

Distr.: General
23 October 2006
Arabic
Original: English

اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة



اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة
الدورة التاسعة عشرة

محضر موجز للجلسة ٣٩٠

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الاثنين، ٢٩ حزيران/يونيه ١٩٩٨، الساعة ١٥/٠٠

الرئيسة: السيدة خان

المحتويات

النظر في التقارير المقدمة من الدول الأطراف بموجب المادة ١٨ من الاتفاقية (تابع)

التقرير الأولي لجنوب أفريقيا

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي تقديم التصويبات بإحدى لغات العمل. كما ينبغي تبيانها في مذكرة وإدخالها على نسخة من المحضر. كذلك ينبغي إرسالها في غضون أسبوع واحد من تاريخ هذه الوثيقة إلى: Chief, Official Records, Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر أية تصويبات لمحاضر جلسات هذه الدورة في وثيقة تصويب واحدة، عقب نهاية الدورة بفترة وجيزة.



افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٥.

النظر في التقارير المقدمة من الدول الأطراف بموجب المادة ١٨ من الاتفاقية (تابع)

التقرير الأولي لجنوب أفريقيا (تابع)
(CEDAW/C/ZAF/1)

١ - وبناء على دعوة من الرئيس، جلست السيدة فريزر - موليكيتي (جنوب أفريقيا) إلى طاولة اللجنة.

٢ - السيدة فريزر - موليكيتي (جنوب أفريقيا): قالت، عند ردها على الأسئلة التي طرحها أعضاء اللجنة، أنه قد تم إنشاء الآلية الوطنية للنهوض بالمرأة في حضم إصلاح المؤسسات والتحول الاجتماعي. وهي ترمي إلى تغيير العقلية الوطنية وخلق بيئة تقود إلى عدم تجاهل النساء، كما كان يحدث في الماضي. ولقد أعدت الآلية الوطنية لتفادي الازدواجية. وعلى سبيل المثال، يقوم مكتب مركز المرأة واللجنة المعنية بالمساواة بين الجنسين والهياكل الإدارية المعنية بالجنسين بأداء مهام مكملتها لبعضها البعض من أجل تميم الأعمال وفي مجالات أخرى، بالإضافة إلى تركيزها على حقوق المرأة.

٣ - وأضافت قائلة إنه قد فتحت مكاتب المقاطعات لمكتب مركز المرأة في سبع مقاطعات من المقاطعات التسعة بجنوب أفريقيا في الفترة من ١٩٩٤ إلى ١٩٩٦. وتقوم الحركة النسائية ولجنة المساواة بين الجنسين باتخاذ إجراءات لكفالة إنشاء تلك المكاتب في المقاطعتين المتبقيتين.

٤ - وأردفت قائلة إن إحدى المهام المركزية لجهات تنسيق المسائل الجنسانية هي كفالة تقديم الإدارات الحكومية العديدة لبيانات مصنفة حسب نوع الجنس واستخدامها في أعمالها. ولهذا الغرض، فهي تعتمد على مهارات موظفي هيئات الإحصاءات المركزية. وبالإضافة إلى ذلك، تضطلع

الوحدات الإحصائية لدى وزارات الحكومة الوطنية بالمسؤولية عن جمع بيانات تراعي نوع الجنس. وتمثل إحدى مهامها الرئيسية في وضع مؤشرات لقياس تنفيذ البرنامج الجنساني الوطني والتأثيرات الناجمة عنه، وبالتحديد بشأن الصكوك الوطنية والدولية الرئيسية، ولا سيما المسائل السياسية الوطنية المتعلقة بالإنصاف والتنمية القطاعية. وتقوم لجنة المساواة بين الجنسين بإجراء دراسات أساسية للمسائل الجنسانية بالاشتراك مع الوكالة المحلية للتحقيق الاجتماعي، وهي منظمة غير حكومية، من أجل تعزيز تطوير البرامج وتحديد مؤشرات الرصد والتقييم.

٥ - وأضافت قائلة، عند التطرق إلى شواغل اللجنة بشأن الافتقار الواضح إلى التنسيق على الصعيد الوطني، أن الآلية الوطنية ستقوم، فور اكتمال سير أعمالها، برصد الامتثال للاتفاقية بالنسبة لجميع القطاعات. وفي نفس الوقت، تضطلع إدارة الرعاية الاجتماعية بالمسؤولية عن إعداد التقرير الأولي لجنوب أفريقيا.

٦ - ولقد تم الاتفاق في عام ١٩٩٧، بعد مشاورات مطولة، على أن يتكفل المكتب الوطني لمركز المرأة بالمسؤولية، في جملة أمور، عن وضع السياسات والقواعد والمعايير وأن تتكفل المكاتب الإقليمية بتنفيذها. ومن المنتظر أن تؤدي المراجعة المقبلة للمسائل الجنسانية إلى وضع إرشادات للتنسيق فيما بين الوزارات الوطنية والمكتب الوطني لمركز المرأة. ويؤمل أن يتمخض هذا العمل عن فهم مشترك للدور المعني بالتنسيق الذي يضطلع به المكتب الوطني.

٧ - وذكرت أن مراجعة للمهارات المهنية أجراها مكتب مركز المرأة تمخض عن رسم استراتيجية لبناء القدرات تتضمن الإشراف على أعمال الموظفين اليومية بواسطة أخصائي في المسائل الجنسانية. وكجزء من عملية تميم المسائل الجنسانية، سيتم تدريب جهات تنسيق المسائل

١٠ - ولقد كان مكتب مركز المرأة يمثل وحدة ضمن الرئاسة ويتكون من موظف تنفيذي أكبر وأمين وسيتم تعيين موظفين مهنيين اثنين في تموز/يوليه. وسيشمل في نهاية المطاف أخصائيين اثنين في المسائل الجنسانية، أحدهما أخصائي سياسات والآخر أخصائي أبحاث ومدير إداري.

١١ - وتتكون لجنة المساواة بين الجنسين من رئيس ومن موظفين لا يقل عددهم عن ٧، ولا يزيد عددهم عن ١١ موظفا متفرغا أو لبعض الوقت يعينهم الرئيس لفترة محددة لا تتجاوز ٥ سنوات. ويشمل ملاك الموظفين الإداري للجنة موظف تنفيذي أكبر ورؤساء فنيين لشعبة السياسات والشعبة القانونية وشعبة التعليم وشعبة الشؤون المالية والشعبة الإدارية.

١٢ - ويملك المكتب الوطني لمركز المرأة سلطة صياغة السياسات وتنسيق تنفيذها بواسطة جميع الإدارات الحكومية. وتملك لجنة المساواة بين الجنسين سلطة التحقيق في المسائل المتصلة بالجنسين بناء على ما تراه هي نفسها أو بناء على الشكاوى التي تتلقاها. ويجوز لها إحالة هذه المسائل في أي مرحلة من مراحلها إلى لجنة حقوق الإنسان أو إلى المدعي العام أو إلى أي هيئة مناسبة أخرى. ويجوز لها أيضا تحديد الإجراءات المتعلقة بالتحقيق في الشكاوى. ويجوز لها، لأغراض هذه التحقيقات، أن تطلب من الأفراد توفير المعلومات أو الإدلاء بالشهادات بعد حلف اليمين. ويجوز لها، بناء على مذكرة تفتيش، دخول المباني وتفتيشها وإزالة أي مواد أو الإذن لرجال الشرطة بالقيام بذلك. ويجوز للجنة الإذن بتسديد المصاريف المتكبدة فيما يتعلق بالتحقيق في الشكاوى، بما في ذلك التعويضات المتصلة بعمليات التفتيش أو الدخول عنوة.

١٣ - وتمثل الميزانية السنوية الحالية لمكتب مركز المرأة ١٢ في المائة من مجموع الميزانية المخصصة لمكتب نائب الرئيس

الجنسانية في الإدارات الحكومية على تنفيذ وإدارة عمليات المراجعة. ويجري تنفيذ برامج ومشاريع تابعة للجنة المساواة بين الجنسين في مجالات السياسات الجنسانية وإطار عمل المؤسسات والتعليم العام والإعلام والقانون والعدل والسلامة والأمن والتمكين الاقتصادي والسياسي. وتشمل الأنشطة المحددة للجنة ندوات إعلامية ومعنية بالمسائل الجنسانية ومراجعة للتشريعات التمييزية والتحقيق في الشكاوى والأبحاث والمطبوعات المعنية بالمسائل الجنسانية والتنمية والاجتماعات الاستشارية مع المنظمات غير الحكومية بشأن عمليات المزارع ومسألة نشرة اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة بالتعاون مع المعهد الوطني للمصلحة العامة والقانون والأبحاث.

٨ - وأضافت قائلة إن هيكل مكتب مركز المرأة لا يسمح بالمشاركة المباشرة للمنظمات غير الحكومية. ومع ذلك، قام المكتب، كجزء من برنامج المعني ببناء القدرات، باستشارة فريق يتكون من ممثلين عن الحكومة وعن جهات غير حكومية ويتعاون على مستوى الإدارات مع المنظمات غير الحكومية عن طريق جهات تنسيق المسائل الجنسانية. وقامت لجنة المساواة بين الجنسين، بالاشتراك مع المنظمات غير الحكومية، بإنشاء، في جملة أمور، شبكة إلكترونية نسائية من أجل منع العنف ضد المرأة ومواصلة أعمالها في مجال التعليم والدعوة للتعامل مع ادعاءات الشعوذة.

٩ - وإقرارا من مكتب مركز المرأة ولجنة المساواة بين الجنسين بالحاجة إلى موظفين من ذوي المهارات الرفيعة لتنفيذ برامج التعميم، فقد صاغا استراتيجيات لبناء القدرات، ولا سيما تشكيل فريق فني من الأخصائيين في المسائل الجنسانية للعمل على تطوير البرامج وتوفير الإشراف بالمواقع لموظفي المقاطعات.

١٦ - وأضافت أن جنوب أفريقيا شرعت في تنفيذ البرنامج المعني بالنمو والعمالة وإعادة التوزيع من أجل تخفيض الديون الوطنية المتزايدة ومكافحة تأثيرها المحتمل على البرامج الاجتماعية. ولقد أنشئت أولويات جديدة للميزانية بواسطة تخصيص مبالغ أكبر للتنمية الاجتماعية وتخفيف الفقر والبرامج التي تعود بالنفع على النساء بالطبع. وسيخصص خلال السنة الحالية مبلغ ٣٠٠ مليون راند لبرامج تخفيف الفقر القائمة على المجتمعات المحلية، مع التركيز على الأرياف وعلى النساء. وسيصل ذلك الرقم إلى الضعف تقريبا في عام ١٩٩٩، إذ سيرتفع إنفاق الحكومة على الصحة والتعليم والرفاهية إلى ٦٠ في المائة.

١٧ - وأضافت قائلة إن النظام التعليمي هو أكبر مؤسسة في جنوب أفريقيا، ويمكن للكتب المدرسية أن تؤثر تأثيرا بالغاً على العلاقات فيما بين الجنسين عن طريق إدامة القوالب النمطية الجنسية. وأقرت ورقة سياسية أعدت مؤخرا بشأن التعليم والتدريب أن الفتيات والنساء يتعرضن للتمييز وسوء المعاملة، وأن الفتيات والنساء لا تتاح لهن إلا خيارات ضيقة في مجال الموضوعات والمهن. ووجدت أيضا أنه رغم كون معظم المدرسين من النساء، فإن أعدادهن قليلة في مناصب الإدارة العليا التعليمية وفي الإدارات التعليمية.

١٨ - وأضافت أن حكومة جنوب أفريقيا أبرمت اتفاقا مع منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) يرمي إلى تشجيع مشاركة النساء في وسائل الإعلام والتصدي للقوالب النمطية الجنسية المستخدمة في وسائل الإعلام ولتعزيز إمكانية حصول المرأة على المعلومات. وسيركز هذا البرنامج على مجالات رئيسية مثل الخدمات الإذاعية العامة وتطوير الإعلام المحلي والصحف المطبوعة والأبحاث والنشر والرصد وتنمية الموارد البشرية.

وتمول من كل من الأموال الحكومية وأموال القطاع الخاص. ورهنا باستنتاجات فرقة العمل التي أنشأها مجلس الوزراء لتقديم توصيات لتمويل اللجان، فقد حددت ميزانية مؤقتة للجنة المساواة بين الجنسين بمبلغ ١٠ مليون راند، أو ٧٠ في المائة من مجموع الميزانية المنتظرة. ولقد أشارت إلى أن اللجنة شاركت أيضا في اجتماعات مع الشركاء الدوليين الثنائيين وتعهدت بالمساهمة بنسبة ١٨ في المائة من الميزانية المتوقعة.

١٤ - وأضاف أن اللجنة قد أجرت مناقشات مستفيضة مع الزعماء التقليديين المحليين بشأن كل من الجوانب الإيجابية والسلبية لقوانين وممارسات العرف إذ أنها تؤثر على الرجال والنساء. ولقد أدرجت الدروس المستخلصة من تلك المناقشات في استراتيجية التثقيف والإعلام التابعة للجنة. ولقد أنشأت هيئة الإحصاءات المركزية وحدة معنية بالمسائل الجنسانية تشمل مهامها إدماج التركيز على المسائل الجنسانية في الاستبيانات والتقارير، وإجراء تحليل جديد يراعي المسائل الجنسانية لجميع البيانات وتنفيذ دراسة استقصائية تراعي المسائل الجنسانية لسوق العمل وتقييم المهن ونوع الجنس والعرق. ونظمت اللجنة ندوة لمناقشة دور وسائل الإعلام في العلاقات الجنسانية في جنوب أفريقيا. وهي تعتمزم إنشاء جائزة إعلامية للتغطية الجنسانية المتقدمة بواسطة الصحافة وطلب إجراء دراسات مفصلة بشأن طرح صورة المرأة في وسائل الإعلام.

١٥ - وذكرت أن مصارف جنوب أفريقيا هي مؤسسات تابعة للقطاع الخاص باستثناء المصرف المركزي. ويقدم مصرف التنمية النسائية قروضا للريفات، ويوفر عدد من مؤسسات القروض الصغيرة سلفا لنساء الأرياف. وبالإضافة إلى ذلك قد أنشأت الحكومة وكالات تتمثل دورها في توسيع نطاق القروض للمشروعات التجارية الصغيرة ومتناهية الصغر.

المثال، خدمات ٤٧ طبيبا كويبا و ١٠ أطباء من الاتحاد الأوروبي و ٣ أطباء من برنامج متطوعي الأمم المتحدة.

٢١ - وأردفت قائلة إن مديرية صحة الأمهات والأطفال والنساء، والمسؤولة عن الصحة الإنجابية، لديها ميزانية كبيرة وخدمات صحية مجانية تقدم للحوامل والمرضعات فضلا عن الأطفال تحت سن السادسة من العمر. وأنشئت مديرية منفصلة من أجل معالجة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والأمراض المنقولة عن طريق الاتصال الجنسي.

٢٢ - وأضافت قائلة إن الرئيس مانديلا، قد ذكر في كلمته أمام البرلمان في شباط/فبراير ١٩٩٨، أنه يحق لـ ٩٠ في المائة من النساء الحصول على الرعاية الصحية مجانا وهن يحصلن عليها بالفعل، وأن عدد الأشخاص الذين تقدم إليهم المياه قد ازداد من ٧٠٠ ٠٠٠ إلى ١,٣ مليون نسمة، وازداد استخدام الطاقة الكهربائية إلى ٥٨ في المائة وأن هدف بناء وتحسين ٥٠٠ عيادة في السنة السابقة قد تم تجاوزه، وأن برنامج التغذية الوطني قد وصل إلى ٤,٩ مليون طفل وأن عدد الوصلات الهاتفية قد تضاعف تقريبا في السنة الحالية. وأشار أيضا إلى أن جنوب أفريقيا هي البلد النامي الوحيد في العالم الذي يوفر الضمان الاجتماعي للفقراء والفئات الضعيفة وأشار إلى أن قانون المساواة في العمالة يشترط في أرباب العمل الذين لديهم أكثر من ٥٠ عامل زيادة عدد الموظفين السود.

٢٣ - وأضافت قائلة إن سوء التغذية واسع الانتشار. وأنه يجري تشجيع الرضاعة باستثناء الحالات التي لا يُنصح فيها بالرضاعة مثلما يحدث في حالة النساء المصابات بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والتي توفر لهن أغذية تكميلية. وتُعد الطفيليات ضمن معظم أسباب سوء التغذية وقد سُرع في تنفيذ برامج لمكافحة الطفيليات في مقاطعة مومالانغا ومقاطعة كوازولو - ناتال.

١٩ - وأضافت قائلة إن جنوب أفريقيا قد استثمرت استثمارات كبيرة في وضع برامج تعليمية فعالة قائمة على نوع الجنس وفي تنمية كوادر عمالية قادرة على إدارة عملية التحول. وحيث أن المدرس يعد بمثابة وسيط تعليمي فهو يتوقع منه النظر في السبل التي يؤثر فيها العرق والطبقة ونوع الجنس واللغة والاختلافات الجغرافية على التعلم وعلى تطبيع تلك الحقائق مع استراتيجياته التعليمية والتدريس بطريقة تعترف وتحترم الاختلافات الثقافية والاجتماعية واللغوية، فضلا عن المستويات المتباينة لقدرات التعلم وعلى إظهار الالتزام المهني والعطوف بالأطفال كأشخاص كاملين.

٢٠ - وأضافت قائلة إن الحكومة يتناها شديد القلق بشأن استغلال البنات الصغيرات ولا سيما بشأن استغلال ضعفنهن لأغراض الدعارة. ولقد وضعت مجموعة من البرامج المصممة لتحسين المركز الاجتماعي والاقتصادي للفئات المهمشة مثل البرنامج الرائد المعني بالنساء والأطفال تحت سن الخامسة من العمر. وتسعى إدارة الصحة جاهدة، من جانبها، إلى وضع نظام صحي وطني شامل ومتكامل يوفر خدمات الرعاية الصحية المتاحة لجميع أهالي جنوب أفريقيا. وهي تسعى إلى وضع نظام صحي محلي وبرامج للرعاية الصحية الأولية، ولبناء عيادات في المناطق التي لا تتوفر فيها الخدمات على نحو كامل وإعادة تأهيل المستشفيات المهملة ولتدريب القابلات وممرضات الرعاية الصحية الأولية ولكفالة إمكانية الحصول الشاملة على مياه الشرب المأمونة. ولقد قامت الإدارة، بغية حل مشكلة ندرة الأطباء في المستوطنات الريفية والحضرية غير الرسمية، بإنشاء برنامج يقتضي من الأطباء الجدد العمل لمدة سنة واحدة في الخدمة العامة قبل التحول إلى القطاع الخاص. وتعد برامج الأطباء الأجانب، المنشأة بموجب اتفاق حكومي دولي، من السبل الأخرى لتوفير رعاية الأطباء في المناطق المحتاجة. ولقد تلقت المقاطعة الشمالية، على سبيل

٢٤ - يتزع الأطفال الصغار والحوامل والأمهات المرضعات إلى المعاناة من نقص المغذيات الدقيقة، ولا سيما، الحديد

٢٧ - وذكرت أن هناك برنامجا خاصا لتحسين معدل الانتعاش من مرض السل، مما سيجتنب التصدي للأخطار التي تشكلها على الصحة الصلة بين ذلك المرض وفيروس نقص المناعة البشرية. ولقد اعتمدت استراتيجيات عديدة لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وأنشئت لجنة مشتركة بين الوزارات لتحويل هذه المسألة إلى شاغل وطني.

٢٨ - وأضافت قائلة إنه قد تم تسجيل جميع الأطفال المولودين في المؤسسات الصحية. ولقد وُضعت نماذج تسجيل جديدة للأطفال المولودين خارج الهيئات الصحية. ولا توجد إحصائيات مصنفة حسب نوع الجنس بشأن عدد وفيات الأطفال.

٢٩ - وأضافت قائلة إن الحكومة يتتاها شديد القلق بشأن المستويات المرتفعة لاستهلاك الشباب والكبار للمشروبات الكحولية. وأن الشرب أثناء الحمل يؤدي إلى متلازمة تناول الكحول لدى الأجنة، والتي ارتفعت إلى ١٥ في المائة في بعض المناطق. ولقد وضعت برامج وحملات تثقيفية لمساعدة المدمنين على الكحول. وتشمل الخطة الرئيسية المعنية بالمخدرات التي أكملت مؤخرا استراتيجية لإضفاء الأولوية على إدارة المخدرات: وهي تغطي التدخين وإساءة تعاطي الكحوليات واستخدام جميع العقاقير غير الشرعية والقانونية وإساءة استخدامها.

٣٠ - وأضافت أنه رغم وجود حالات موثقة لتشويع الأعضاء التناسلية للإناث، هناك أبحاث قائمة لتحديد ما إذا كانت هذه الممارسة موجودة. ويتم تشجيع الفحص الذاتي للشدي والرحم عن طريق المؤسسات العامة ومؤسسات القطاع الخاص والإعلام. ويتم تناول سرطان عنق الرحم كجزء من برامج الصحة النسائية الأوسع نطاقا وفي تنفيذ

٢٤ - يتزع الأطفال الصغار والحوامل والأمهات المرضعات إلى المعاناة من نقص المغذيات الدقيقة، ولا سيما، الحديد واليود وفيتامين ألف. ويعتقد أن فقر الدم الناجم عن نقص الحديد يؤثر على حوالي ٢٥ في المائة من نساء جنوب أفريقيا. وتقدم فيتامينات الحديد والفولات للحوامل للوقاية من فقر الدم وعلاجه وتبذل الجهود لتقوية الأغذية الرئيسية بالحديد وحامض الفوليك. وفي عام ١٩٩٥ سُن تشريع يشترط إضافة اليود إلى الملح وهو شكل سبيل فعال من حيث التكلفة لمنع نقص اليود ومراقبته.

٢٥ - ويتم الآن استعراض مخطط طاقة البروتين وسوء التغذية، الذي وضعت الحكومة السابقة، من أجل جعله متمشيا مع مبادئ سياسات الرعاية الصحية التغذوية والأولية الراهنة. وسيبدأ نظام مراقبة التغذية الوطني في رصد الحالة التغذوية للحوامل والمرضعات وأطفال مرحلة ما قبل الدراسة خلال عام ١٩٩٨. وبالإضافة إلى ذلك يركز برنامج التغذية بالمدارس الابتدائية، والذي يسعى إلى مكافحة الجوع في المدارس الابتدائية، على تغذية أطفال المدارس ومكافحة الطفيليات وتوفير تعليم المسائل المتعلقة بالتغذية.

٢٦ - وأضافت قائلة إن إدارة الصحة تقدم خدمات مجانية لمنع الحمل في القطاع العام وتشجع القطاع الخاص على توفير موانع الحمل رقيقة المستوى. وجرى التركيز على أخطار الحمل المتكرر بواسطة أنشطة إذكاء الوعي التي تقوم بها المنظمات غير الحكومية. وعندما يرفض موظفو المستشفيات إجراء عمليات الإجهاض يتم تشجيعهم على إحالة النساء إلى المراكز التي تجري عمليات الإجهاض. ورغم عدم إجبار موظفي الصحة على إجراء عمليات الإجهاض غير أنه لا يحق لهم منع الاستفادة من خدمات إنهاء الحمل. وتؤيد المرضعات، بصورة أكبر، قانون الإجهاض، ويؤمل بعد إعادة تدريب القابلات المسجلات أن يتم تحسين

مشاريع نموذجية بشأن جدوى الفحص الوطني للكشف المبكر عن السرطان ومعالجته. وتشكل مراقبة سرطان عنق الرحم إحدى المجالات الرئيسية التي يغطيها البرنامج الوطني لمكافحة السرطان.

٣١ - وأضافت فيما يتعلق بملكية الأراضي، أن النساء اللاتي لا يعتبرن شريكات في زواج عرفي يحق لهن امتلاك سند ملكية حر للأراضي وتأجير الأراضي بنفس الطريقة التي تسري على الرجال. وتجري الحكومة استعراضاً رئيسياً لملكية الأراضي بغية تحديد ما إذا كان يتعين توفير سندات الملكية الرئيسية الحرة للأراضي العامة. ولم يكن في إمكان النساء الشريكات في الزواج العرفي الحصول على سندات ملكية الأراضي. فشركاؤهن الرجال هم الذين يتمتعون بهذا الحق فقط. وحددت النساء كإحدى الفئات المحرومة في المسائل المتصلة بالأراضي. ومع ذلك فإن قانون المشاركة في الملكية العامة، والذي وُضع لكفالة مشاركة النساء في برنامج إصلاح الأراضي، ينص على عدم التمييز بين النساء والرجال.

٣٢ - وأضافت أنه يفترض في برنامج إصلاح الأراضي عدم ممارسة التمييز ضد المتزوجات أو المطلقات أو الأرمال. ومع ذلك وفي الوقت الذي يحق فيه للجميع الحصول على أراضي عن طريق الهبات، فمن الناحية العملية فإن الشركاء الذكور أو الأزواج يحصلون عادة على هذه الهبات بالنيابة عن أسرهم. ويهدف قانون المشاركة في الملكية العامة كذلك إلى حماية النساء والأطفال في حالة انفصام رابطة الزواج عن طريق الطلاق أو الوفاة.

٣٣ - ولقد وُضعت خطة عمل لتصحيح حالات انعدام المساواة في قطاع الإسكان وكفالة المساواة في تمتع المرأة بالإسكان والتمويل وفرص العمل والمشاركة في أنشطة المجتمع. وترمي الخطة إلى إزالة العراقيل التي تحول دون

٣٤ - وأضافت فيما يتعلق بحالة نساء الأرياف، أن تقرير معني بتحسين إنتاجية الريفيات الزراعية اقترح، في جملة أمور، تعديل التشريع من أجل تمكين المرأة من إبرام الاتفاقات وتقلد مناصب الإدارة العليا في التعاونيات والمشاركة مشاركة أكبر في إدارة الأراضي وتسويق المنتجات الزراعية. وعُدل قانون مصرف الأراضي لتمكين النساء من الاستفادة من المساعدات المالية. ويجري الآن إعداد برنامج لإدماج كافة النساء المشاركات في الزراعة في الاقتصاد الوطني والسعي إلى كفالة مشاركة النساء في إدارة الموارد والتمكين من الاستفادة من الأراضي والتمويل والمياه والمشاركة في جميع مستويات التخطيط الإنمائي. وبدأ تنفيذ عدد من البرامج لتعزيز تمكين المرأة الاقتصادي في الأرياف.

٣٥ - وجرى تعزيز الإجراءات الحكومية الإيجابية بواسطة برنامج تنمية المهارات. ويجري تنفيذ برامج تدريبية عاجلة في القطاع العام وفي الكثير من المؤسسات الكبيرة لتشجيع عمالة المرأة في المجالات التي كانت مستبعدة منها. وتقترح الحكومة بعض الأهداف لعمالة المرأة في القطاع العام وتسعى إلى ضمان أن الامتثال لأهداف الإجراءات الإيجابية لن يسفر عن مجرد إجراءات رمزية أو ينال من معايير الكفاءة.

وهو يشكل ثاني أكبر قطاع من القوى العاملة. ويحمي حقوقهم قانون الشروط الأساسية للعمالة وقانون علاقات العمل. ومع ذلك فإنهم لا يحصلون على تغطية للضمان الاجتماعي ولا على حماية ضد الأخطار في أماكن العمل. ويجري تنفيذ أبحاث بشأن تحديد التدابير الخاصة بتقويم هذا الوضع.

٣٩ - وأضافت قائلة إنه في ظل الدستور يتمتع الجميع بالحماية من الرق والعمالة الجنسية والسخرة وجميع أشكال العنف. ويتضمن قانون الجرائم الجنسية أحكاما متصلة بالاتجار في البشر وإدارة دور الدعارة. والجهود جارية للنهوض بإدارة إطار العمل التنظيمي فيما يتصل بهذا الاتجار غير المشروع ول منع المشاركة الطوعية في أعمال الجنس التجاري الناجمة عن الفقر. ولا يمكن النظر إلى ارتفاع معدل حالات الاغتصاب في جنوب أفريقيا بمعزل عن الأمور الأخرى، إذ ترجع معظم أسبابه إلى نظام الفصل العنصري العنيف الذي لا يزال البلد يحاول الخروج منه. وفي الماضي لم يدن مجتمع جنوب أفريقيا العنف ضد المرأة كأمر غير مقبول. ولا يزال يتعين تعليم ثقافة جديدة لحقوق الإنسان تطالب بالمساواة واحترام كرامة البشر وأمنهم، وينبغي تطبيع القوانين القائمة ونظام القضاء وفقا لذلك. وتشمل التدابير الأخيرة للاعتراف بالزواج العرقي إلغاء مركز الأقلية للنساء في ظل قانون العرف والاعتراف الكامل بالزواج العرقي والإسلامي والحقوق والمسؤوليات المتكافئة فيما يتعلق بحضانة الأطفال والنفقة.

٤٠ - وحيث أن الدستور يحظر التمييز المباشر وغير المباشر على أساس نوع الجنس وأن محكمة الاستئناف العليا والمحكمة الدستورية قد اعترفتا بالحاجة إلى اعتماد تدابير إيجابية كسبيل لتحقيق المساواة، أصبح في إمكان النساء الاتصال بمكتب المدعي العام لتقديم الشكاوى ضد التمييز في المؤسسات العامة. وتلتزم الحكومة كذلك باستخدام التدابير

٣٦ - وذكرت أن ما بين ١٦ في المائة و ٢٥ من القوى العاملة متواجدة في القطاع غير الرسمي. وليست هناك تدابير خاصة لدعم النساء اللاتي يرأسن الأسر المعيشية ولديهن أطفال صغار أو يرغبن في إعادة الدخول إلى سوق العمل. ولا يصل متوسط مرتبات المرضات إلا إلى أقل من مرتبات المدرسين وهي تعادل بالكاد مرتبات الإداريين. وتوجد أقل المرتبات في قطاع الزراعة والخدمات المنزلية، حيث تكثر أعداد النساء. ويصل تأمين البطالة بالكاد إلى ٤٥ في المائة من متوسط المرتب الشهري خلال الأشهر الستة الأخيرة من العمل. ومع ذلك لا يغطي التأمين العمال المستقلين ما لم يتمكنوا من توفير تغطية بالقطاع الخاص. ويحظر تشغيل القصر تحت سن ١٥ سنة.

٣٧ - وذكرت أن جنوب أفريقيا بصدد التصديق على اتفاقيات منظمة العمل الدولية بشأن تحقيق المساواة للمرأة. وتتخذ الحكومة خطوات لتنظيم أشكال العمالة غير المألوفة وتخفيض ساعات العمل الأسبوعية والوقت الإضافي. ولا يُسمح لأرباب العمل بتجنب مسؤولياتهم لتوفير المكاسب الأساسية للعاملين وخاصة الاستحقاقات المتعلقة بالولادة. ويحظر الدستور كذلك التمييز على أساس الحمل. وتنص قوانين العمل على ٤٠ ساعة عمل على الأقل في الأسبوع و ٤٥ ساعة عمل كأقصى حد في الأسبوع. وتدرك الحكومة الأخطار الناجمة عن ساعات العمل الطويلة للمرأة وستواصل رصد تأثير تلك الأحكام التشريعية على المرأة.

٣٨ - وتحدد استراتيجية الاقتصاد الكلي لجنوب أفريقيا أهدافا لإنشاء الوظائف وتخفيض البطالة وتوفير مجموعة من البرامج وخدمات الدعم للوفاء بتلك المتطلبات. ويرمي برنامج الأعمال العامة القائمة على المجتمعات المحلية إلى كفاءة مشاركة المجتمعات المحلية في جميع مراحل تنفيذ المشاريع. وهناك حوالي ١,٢ مليون عامل منزلي في جنوب أفريقيا،

تشريع ضد الممارسات الراسخة قد يؤدي إلى آثار سلبية، ومع ذلك تعمل إدارة العدل والعديد من المنظمات غير الحكومية على تغيير الأساليب القائمة بالاشتراك مع لجنة المساواة بين الجنسين كجزء من الحملة الواسعة لإذكاء الوعي.

٤٤ - وذكرت أنه يؤمل أن يساعد التشريع الجديد بشأن تعدد الزوجات في القضاء على هذه الممارسة عن طريق زيادة درجة صعوبة تمكن الأزواج من تكرار الزواج. ويتمتع أطفال حالات الزواج هذه بالحماية بموجب قانون تعديل النفقة وقانون الخلافة (قانون العرف).

٤٥ - ولا يسمح بالممارسات الدينية والثقافية التقليدية إلا إذا كانت لا تنتهك المبادئ الدستورية لكرامة الإنسان والمساواة والحرية وعدم التمييز وأنشئت وحدات خاصة لتناول هذه المشكلة.

٤٦ - وبغية مكافحة العنف ضد المرأة، يجري تنفيذ العديد من البرامج الفرعية كجزء من الاستراتيجية الوطنية لمنع الجريمة. وفي هذا الصدد يحظى برنامج تمكين الضحايا بأعلى درجات الأولوية، ويجري النظر في توفير الخدمات للضحايا فضلا عن تمكين الضحايا والناجين وحماية حقوقهم.

٤٧ - وأشارت فيما يتعلق بإنفاذ القانون الرامي إلى حماية المرأة، أن البرامج التدريبية لضباط إنفاذ القانون تقرر بإيجاد نهج وطني متكامل إزاء العنف ضد المرأة. وبالتالي تشمل الشبكة الوطنية المعنية بالعنف ضد المرأة عدة إدارات حكومية ومجموعة من المنظمات غير الحكومية. وسيعقد مؤتمر قمة وطني في أيلول/سبتمبر ١٩٩٨ لتعزيز برنامج العمل الوطني القائم على توصيات مؤتمر الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي وإعلان الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي بشأن العنف ضد المرأة.

الإيجابية لتعجيل لتعيين النساء في سلك القضاء والنهوض بهن في هذا الميدان.

٤١ - وينص قانون الاعتراف بالزواج العرفي على المساواة الرسمية بين الرجال والنساء في ملكية الممتلكات وإدارتها. ويمكن للزوجين بذلك تملك الممتلكات وإدارتها بشكل مشترك، وفي حالة انفصام رابطة الزواج بواسطة الطلاق، تقسم الممتلكات. وتتحصر المساعدة القانونية أساسا في القانون الجنائي، مع التركيز على المتهمين المعوزين. وهي لا تغطي الاغتصاب أو أي جرائم أخرى تكون ضحاياها من النساء. ويجري توسيع نطاق المساعدة القانونية لكي تشمل الأرياف في جميع أرجاء البلد. وتعمل الهيئات القانونية القائمة على الجامعات ومراكز المشورة القائمة على المجتمعات المحلية كعملاء لمجلس المساعدة القانونية. ولقد أدى قانون تعديل قانون النفقة إلى سد ثغرات كبيرة في نظام النفقة في أعقاب الطلاق ويسرّ تحصيل المبالغ المتأخرة السداد. ولقد أجريت مشاورات مستفيضة مع المنظمات النسائية والمنظمات غير الحكومية قبل سن هذا القانون.

٤٢ - وذكرت أن الجهود جارية لوضع سياسة ترمي إلى إحلال الاتساق بين الجوانب المتعددة لقانون الأسرة وذلك من أجل تناول نظم الزواج المتنوعة والمشكلات المترتبة عنها من حيث العنف ضد المرأة وإدارة إرث الأسرة. ووفقا لذلك ستم إزالة الاختلافات السائدة في ترتيبات الإرث الزوجي بين نظم الزواج العديدة بواسطة قانون الإقرار بالزواج العرفي، بينما سيتم تناول الاختلافات في حقوق الأرمال من حيث ملكية عن طريق قانون الخلافة (قانون العرف). ويجب الآن تسجيل جميع حالات الزواج ولا يمكن فسخ الزواج إلا عن طريق المحاكم.

٤٣ - وأضافت أن التشريع الجديد لم يتطرق عن قصد إلى عادة دفع المهر، والمعروف بـ "لوبولا"، على افتراض أن سن

٤٨ - وذكرت أنها تعتقد بأنه يستحيل معرفة ما إذا كان العنف ضد المرأة آخذ في الازدياد بالفعل أو في التناقص بسبب الافتقار إلى الأبحاث وإلى الإحصاءات المقارنة. ولا ينبغي لزيادة الحالات المُبلَّغ عنها أن تدفع إلى شديد الجزع إذ أنه ينبغي أن ينظر إليها في سياق ثقافة حقوق الإنسان الجديدة التي تشعر فيها النساء بالحرية بشأن الإبلاغ عن العنف المرتكب ضدهن. ومع ذلك تجري الحكومة أبحاثاً خاصة لتعزيز اعتقادها بأنه لا تزال هناك درجة كبيرة من نقص الإبلاغ وستتخذ تدابير ابتكارية لتغيير أساليب التصرف في المجتمع وممارسة إنفاذ القانون. وينبغي الإشارة، في هذا الصدد، إلى أنه في حالات العنف المنزلي البسيط يحق للضحايا اتباع الإجراءات العادية للعدالة الجنائية. ويتم تناول العنف الشديد، مثل القتل والاعتداء بنية الإضرار البدني الشديد، بنفس الطريقة بصرف النظر عما إذا كان عنفاً منزلياً أم لا.

٥٢ - وذكرت أن النسبة المئوية المنخفضة للنساء في وزارة الشؤون الخارجية ولا سيما في المناصب العليا والمناصب الإدارية، تقتضي بعض الانتباه: ولقد أُنشئت وحدة للمسائل الجنسانية في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧ وهي تعمل منذ ذلك الحين، وذلك بدون موظف معني بالمسائل الجنسانية كرئيس لهذه الوحدة. وسيعين قريباً موظف معني بالشؤون الجنسانية وأدرجت وزارة الشؤون الخارجية وحدة بشأن التوعية بالمسائل الجنسانية في برنامجها التدريبي الدبلوماسي السنوي.

٥٣ - وفيما يتعلق بتمثيل المرأة في البرلمان، كثيراً ما يشار إلى أن عددهن يجب أن يصل إلى ٣٠ في المائة على الأقل من الأعضاء. وفي جنوب أفريقيا فإن ٢٥ في المائة تقريباً من أعضاء البرلمان الوطني من النساء و ٢٣ في المائة بالمجالس التشريعية بالمقاطعات و ١٩ في المائة في الحكومة المحلية. ومن بين ٨٠ عضواً ترك البرلمان منذ عام ١٩٥٤، ليست هناك إلا امرأة واحدة بين كل عشرة أعضاء ولم ترجع أي منهن إلى المهن النسائية التقليدية وبالعكس فقد التحقن بالخدمة المدنية وعملن بالشؤون الخارجية أو الأعمال التجارية أو انتقلن إلى المجالس التشريعية بالمقاطعات. ونقلت إحدى النساء إلى الخارج للالتحاق بزوجها الذي هو مواطن أجنبي. ولقد حذرت مع ذلك من أن التغييرات المؤسسية تشوه الصورة: فقد حدث انخفاض في تمثيل الإناث الدائم في مجلس الشيوخ ومجلس المقاطعات الذي حل محله.

٥٤ - ولقد تكفلت نساء البرلمان بأن تلك النساء اللاتي تركزن البرلمان ستحل محلهن نساء أخريات بغية المحافظة على نسبة ٣٠ في المائة من هدف الإجراءات الإيجابية التي وافق عليها المؤتمر الوطني الأفريقي. ولقد تقلدت النساء مناصب

٤٩ - وتم تجريم الاغتصاب أثناء الزواج بموجب قانون العنف الأسري لعام ١٩٩٨. وفي الواقع يتم تناول الاغتصاب في جميع الظروف كجريمة تحظى بالأولوية ولقد بسطت المحاكم القواعد التي تحكم سلامة الشهود والإدلاء بالشهادة.

٥٠ - وأنشئ مكتب أمين مظالم الصحافة في هيئته الحالية في تموز/يوليه ١٩٩٧ لتلقي الشكاوى من النساء رغم عدم تحديدهن كنساء لأن المكتب لا يحتفظ ببيانات مصنفة حسب نوع الجنس. وهو جمعية تطوعية خاصة أنشأها وتدعمها الصحافة المطبوعة. وستوصي الحكومة بأن تقوم هذه الجهة بالاحتفاظ ببيانات مصنفة حسب نوع الجنس.

٥١ - وأضافت أن ممارسة عملية مطاردة المشعوذات بالذات يشكل مصدراً للقلق الحكومة. ولقد أنشأت حكومة

قرار حكومة جنوب أفريقيا بإجراء بحث بشأن تشويه الأعضاء التناسلية للإناث: ففي بلدها، غانا، كان يعتقد بأن المشكلة هي مشكلة تافهة قبل إجراء بحث مماثل أدى إلى دق ناقوس الخطر وأسفر عن سن قانون بشأن عدم قانونية هذه الممارسة.

٥٩ - وأوصت بأن تقوم حكومة جنوب أفريقيا بالسعي إلى طلب المساعدة من الكثير من المنظمات غير الحكومية المعنية بنساء الشعوب الأصلية والتي تعمل من أجل مكافحة تشويه الأعضاء التناسلية للإناث في أفريقيا، ويجب أن تسعى إلى طلب المشورة من المقررة الخاصة المعنية بالممارسات التقليدية التي تؤثر في صحة المرأة والطفلة.

٦٠ - وأعربت عن قلقها من أن مشكلة العنف ضد المرأة، والتي يتعين بذل المزيد بشأنها، ستطغى عليها مأساة العنف العام والخروج عن القانون التي تعصف بجنوب أفريقيا. وتساءلت لذلك عما إذا كانت الاستراتيجيات الرامية لمكافحةها ستركز تركيزا أكبر عليها عوضا عن دمجها في الاستراتيجية الوطنية لمنع الجريمة.

٦١ - السيدة أويجي: ناشدت نساء جنوب أفريقيا لاستغلال الطرف التاريخي المتمثل في كون جنوب أفريقيا الآن يقودها زعيم عظيم وإصلاحي هو الرئيس مانديلا، والذي فهم فهما تاما أهمية حقوق المرأة. ويجب على المرأة أن تدافع عن حقوقها دفاعا شديدا من أجل ضمان عدم حرمانها منها مرة أخرى. ومشاريع القوانين القائمة في مجالي التعليم والصحة وجهود تخفيض الفقر، وخاصة في الأرياف، هي أمور مشجعة ويجب على النساء اللاتي يتقلدن مناصب في السلطة والمجتمع المدني أن ينظمن أنفسهن من استغلال هذه القوانين وكذلك لتغيير أنماط السلوك إلى أقصى درجة ممكنة نظرا للظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية السائدة.

رائدة كموظفات رئيديات وقمن بأدوار رائدة في تحويل ساعات العمل المحففة بالمجالس التشريعية وتحسين التسهيلات مثل رعاية أطفال الأعضاء وموظفيهم. ولقد أحدثت النساء تغييرا في هذا المجال وأثرن تأثيرا إيجابيا عن طريق إضفاء الأولوية على التغيير في المجالات التي تؤثر على النساء.

٥٥ - وأضافت أن حكومتها ترحب بالتصدي للتحديات التي أثارها أسئلة اللجنة وهي لم تبين المدى الذي وصلت إليه جنوب أفريقيا في تحسين المساواة بين الجنسين ونوعية معيشة المرأة وحسب بل مدى الجهود التي يجب أن تبذلها قبل تحقيق المساواة التامة.

٥٦ - السيدة أباكا: قالت إنه من المؤسف أن مشكلة خدمة الديون التي أشارت إليها المندوبة، وهي مشكلة تؤثر على الكثير من البلدان النامية، قد أعاققت التقدم في مجالات مثل إمكانية الحصول على المياه النظيفة.

٥٧ - وأنت على حكومة جنوب أفريقيا بصدد سياستها المتعلقة بتقديم تعليمات لعمال الرعاية الصحية لكي لا يعوقوا إمكانية التمتع بخدمات إنهاء الحمل، مشيرة إلى أن بعض العاملين في مجال الصحة في الكثير من البلدان التي يجوز فيها قانونا إنهاء الحمل، يقومون من الناحية العملية ولأسباب تتعلق بالضمير برفض أدائها أو إعاقه إجرائها عن طريق رفض إحالة النساء إلى الجهات التي يمكن أن تقوم بها. وذكرت أنها ترى أنه ينبغي للجنة أن توصي جميع الحكومات الأخرى باتباع سياسة جنوب أفريقيا في هذا المجال.

٥٨ - وأعربت عن وجود بعض الالتباس بشأن موضوع تشويه الأعضاء التناسلية للذكور حسب ما أشارت إليه ممثلة جنوب أفريقيا: فليس هناك عيب في ختان الذكور في حد ذاته، شريطة إجراء الختان بطريقة مأمونة، إذ أنه يختلف اختلافا تاما من حيث الغرض والأثر عن تشويه الأعضاء التناسلية للإناث ولا ينال من حقوق الرجل. وأنت على

يكافح التعليم هذه الأمراض الثقافية العضال فسيواصل الشباب إدامة مفاهيمهم الزائفة في هذا المجال.

٦٦ - السيدة فريزر - موليكيتي (جنوب أفريقيا): قالت ردا على النقطة التي أثارها السيدة أباكا من أن العنف ضد المرأة قد تطغى عليه الاستراتيجية الوطنية الشاملة المعنية بمكافحة الجريمة، أن حكومة جنوب أفريقيا ونساء جنوب أفريقيا قد حددن العنف ضد المرأة كمشكلة رئيسية، وأن هذا هو السبب في التركيز عليها ضمن الاستراتيجية وعند النظر في المسائل المعنية بالجنسين. وتعد الجرائم المرتكبة ضد النساء والأطفال من الجرائم التي تحظى بالأولوية، وبالتالي فقد شرعت الحكومة في مبادرات للقضاء عليها بمجهوداتها الخاصة وبالتعاون مع المنظمات غير الحكومية. ووصفت "مسيرة الرجال": إذ شكل الرجال مسيرة للتركيز على مسألة العنف ضد المرأة وتوسيع نطاق المسألة التي أثارها الحكومة وتعزيزها. وتعمل الإدارات الحكومية والوكالات غير الحكومية جنبا إلى جنب من أجل نشر دعوة تبيّن أن العنف ضد المرأة ليس عنفا "طبيعيًا" وأنه يشكل انتهاكا لحقوق الإنسان ولا يمكن قبوله في جنوب أفريقيا الجديدة.

٦٧ - الرئيسة: أثنت على حكومة جنوب أفريقيا بشأن تقريرها وإنتاجه ووضعها ضمن سنتين من تاريخ التصديق على الاتفاقية وبشأن التصديق على الاتفاقية بدون أي تحفظات.

٦٨ - وذكرت أنه رغم تراث التمييز والتخلف الناجم عن نظام الفصل العنصري، فإن إنجازات جنوب أفريقيا في مجال احترام حقوق الإنسان والمساواة هي إنجازات بارزة: فالسرعة والإرادة الجيدة التي طبعت عملية التحويل قد أنشأت بيئة تبعث على تغيير العلاقات بين الجنسين. وخطا إصلاح القوانين خطوات جبارة وألغيت معظم القوانين التي

٦٢ - وأضافت أنه ينبغي الكشف عن كافة الآثار المتبقية للتشريعات التمييزية وإزالتها: وفي هذا الصدد، فإن الممارسات والتقاليد التمييزية هي دائما آخر ما يمكن إزالته من ممارسات وتقاليد وحذرت من أنه إذا لم يتم إحداث بعض التغييرات المعنية أثناء هذه الفترة في جنوب أفريقيا فلن يتسنى إحداثها على الإطلاق فيما بعد.

٦٣ - وذكرت أنه ينبغي إصدار قانون للأسرة الذي يعكس القوانين والأعراف الإيجابية من ناحية المرأة وأن يكون متماشيا مع الاتفاقية: وبهذه الطريقة ستحصل نساء جنوب أفريقيا على مركز يبين أدوارهن ومكانتهن الحقيقية في تنمية بلدهن.

٦٤ - السيدة فيرر: قالت إن القضاء على الأساليب النمطية المتعلقة بالجنس هو أمر حيوي لإزالة الممارسات الثقافية التقليدية التي تميز ضد المرأة. وأن التعليم أمر أساسي من أجل النجاح في هذا المجال، إلى جانب استخدام وسائل الإعلام لتغيير أنماط سلوك الناس إزاء المساواة بين الجنسين. ولحسن الحظ فإن التحديات والعقبات الشديدة التي تقف في وجه التغيير تواجهها إرادة سياسية في نفس القوة تسعى إلى تطبيق أحكام الاتفاقية.

٦٥ - السيدة غونساليس: أيدت استنتاجات السيدة فيرر بشأن القضاء على الأساليب النمطية المتعلقة بالجنس وشددت على أن تلك الأساليب النمطية تقف وراء معظم أعمال العنف ضد المرأة. ويجب تثقيف المرأة بطريقة تجعلها تدرك أن العنف المرتكب ضدها ليس أمر "طبيعي" وأنه يشكل انتهاكا لحقوقها. وهو بالفعل وسيلة قوية للإبقاء على الأساليب النمطية المتعلقة بالجنس، والتي لا تعد بمثابة أمراض ثقافية عضال في جنوب أفريقيا وحسب بل في كافة البلدان. وقد يتمثل العنف في العنف البدني أو النفسي أو الاجتماعي، ويتمثل تأثيره الأقصى في إنكار مكانة المرأة بالاجتماع. وإذا لم

٧٣ - وأضافت قائلة إن جنوب أفريقيا لديها زعيم عظيم يتمثل في شخص الرئيس مانديلا، الذي فهم المشكلة وذكر في كلمته الأولى أمام البرلمان أنه لا يمكن تحقيق الحرية إلا عند اعتناق نساء جنوب أفريقيا من جميع أشكال القمع، وناشدت نساء جنوب أفريقيا أن يسرن على نفس خطى مانديلا المتسمة بالنشاط والعزم والتفاؤل.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٥٠

تميز ضد المرأة واستعيض عنها بإطار قانوني تشريعي منقح لتلبية احتياجات المرأة.

٦٩ - وذكر أن حكومة جنوب أفريقيا تسعى إلى التصدي لمشكلات البلد الاجتماعية والاقتصادية، فإن تنفيذ برامجها لا يكفي لتلبية احتياجات البلد، وذلك على غرار ما يحدث في كافة البلدان النامية. وشددت على أن عناصر التفاوت الصارخة في توزيع الدخل ومستويات المعيشة في جنوب أفريقيا مسؤولة إلى حد ما عن إدامة العنف ضد المرأة في بيئة تعاني من البطالة والفقر. وفي هذا الصدد، إنها تعتقد، بناء على التقارير الواردة من المنظمات غير الحكومية ومن مصادر أخرى، أن الأولوية التي تعلقها حكومة جنوب أفريقيا على القضايا النسائية لا تظهر دائما في مخصصات ميزانيتها، وكذلك فرغم تحقيق الكثير في مجال التعاون مع المنظمات غير الحكومية، فإنه ينبغي المضي في مزيد من هذا التعاون. وفي هذا الإطار فإن الدليل التدريبي بشأن الاتفاقية الذي وضعته منظمة غير حكومية من جنوب أفريقيا حتى قبل تصديق جنوب أفريقيا على الاتفاقية يستخدم الآن كمثال في جنوب آسيا وفي مناطق أخرى.

٧٠ - وطلبت من حكومة جنوب أفريقيا المضي في النظر في التوصية العامة رقم ١٩ للجنة بشأن التوجيهات المتعلقة بزيادة فعالية تناول القضايا النسائية.

٧١ - وذكرت أن التنازع بين الدستور وقانون العرف هو أمر يبعث على القلق. ورغم شعورها بالارتياح نظرا للأسبقية القانونية التي يتمتع بها الدستور، فإنه ينبغي إعطاء المزيد من الاهتمام لهذه المسألة من الناحية العملية.

٧٢ - وأنتت على تطبيق الحكومة للمادة ٤ من الاتفاقية: إذ ازدادت مشاركة النساء في الحياة السياسية وفي الحكومة زيادة صارخة.